

المَطْلَب الأوَّل

سوق الأحاديث الدَّالَّةِ على أَنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبِيِّ ﷺ: «اشتكت النَّارُ إلى رَبِّها، فقالت: يا رَبِّ أَكل بعضي بعضًا، فأذن لها بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ في الشَّتاءِ، ونَفْسٌ في الصَّيفِ؛ فهو أَشدُّ ما تجدون من الحرِّ، وأشدُّ ما تجدون من الرَّمَهرِ» مَتَّفَقٌ عليه^(١).
وفي روايةٍ لمسلم: «فأذن لها في كلِّ عامٍ بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ في الشَّتاءِ، ونَفْسٌ في الصَّيفِ»^(٢).

وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: أَدْنُ مُؤَدُّنُ رسولِ الله ﷺ بالظُّهر، فقال النبي ﷺ: «أَبْرَدُ»^(٣) أَبْرَدُ، أو قال: «انْتَظِرْ انْتَظِرْ»، وقال: «إِنَّ شِدَّةَ الحرِّ مِنْ فِيحِ»^(٤) جَهَنَّمَ؛ فإذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا بالصَّلَاةِ» مَتَّفَقٌ عليه^(٥).

(١) أخرجه البخاري في (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٧)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) أبْرَدُ: أي أخر إلى أن يبرد الوقت، انظر «فتح الباري» (١٦/٢).

(٤) فيح جهنم: أي من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه مكان أفيح أي متسع، وهذا كناية عن شدة استعارها، انظر «فتح الباري» (١٧/٢).

(٥) رواه البخاري (ك: مواقيت الصلاة، باب: الإبراد بالظهر في شدة الحر، رقم: ٥٣٥)، ومسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الإبراد بالظهر، رقم: ٦١٦).

المَطْلَب الثَّانِي

سَوَقُ الْمَعَارِضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ

على الأحاديثِ الدَّالَّةِ على أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ مِنْ جَهَنَّمَ

مدار شبهة الطَّاعِنِ في دلالة هذه الأحاديثِ تدور على ثلاثة أمور:

الأوَّل: دعوَاهم أَنَّ هذه الأحاديثِ تناكِد ما دَلَّت عليه الحقيقة العلميَّة الَّتِي تقضي أَنَّ سببَ الْحَرِّ وشِدَّتَه وكذا البرد: يعود إلى أَنَّها مِنْ الظَّواهر الطبيعيَّة الَّتِي تتعلَّق باقتِرَابِ أو ابتعادِ الأرضِ مِنَ الشَّمْسِ، فلا علاقة للبرد والحرِّ بسببِ غيبي لا يمكن إدراكه ولا تفسيره.

الأمْر الثاني: أَنَّ حديثَ أبي هريرة يَصوِّر الأرضَ بأنَّها لا يجتمع فيها فَضْلان، فهي ذاتُ جوٍّ واحدٍ؛ إمَّا صيف، أو شتاء، وهذا خلاف الضَّرورية الحسيَّة.

الأمْر الثالث: أَنَّ قَبول هذه الأحاديثِ يلزم منه مخالفة الضَّرورة العقليَّة بامتناع اجتماع النَّقيضين، إذ كيف يَصُحُّ أن يتصوَّر عن النَّارِ نَفْسٌ يخالف طبيعتها؟

وفي تقرير الشُّبْهَتَيْنِ الأوَّلَيْنِ، يقول (إسماعيل الكردي):

«هناك حديث يُروى عن عدَّةٍ من الصَّحابة أَنَّهُ ﷺ قال: «إذا اشتدَّ الحرُّ فأبردوا عن الصَّلَاة، فإنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِجِّ جَهَنَّمَ»، وهذا سياق لا إشكال في معناه؛ إذ يُحمل على أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ نَمَط، أو مِنْ جنس حَرِّ جَهَنَّمَ.

لكن حديث أبي هريرة الذي ذكرناه لا يتحمّل هذا التفسير؛ بل هو صريح في نسبة حرّ الصيف وبرد الشتاء إلى نفسَي جهنّم بالتّحديد . . . فهذا السّياق مغلولٌ بمخالفته الصّريحة للعلم الذي أثبت - بما أصبح الآن من البديهيّات في علم الجغرافيا - أنّ سبب الحرّ واشتداده، وسبب البرد وشدته: إنّما هو عوامل جغرافيّة وجويّة؛ مثل: درجة عموديّة أو ميل الشّمس على المنطقة، وبُعد وقُرْب المنطقة من سطح الأرض إلى قُرصِ الشّمس.

ثمّ إنّّه لا يوجد جوّ واحد في الأرض؛ بل في كلّ وقتٍ توجد على أجزاء مختلفة من الأرض درجات حرارة متفاوتة، من أقصى البرودة لأقصى الحرّ؛ حسب الموقع الجغرافي للمنطقة.

فسياق رواية أبي هريرة للحديث تتعارض مع العلم، وحتّى مع المحسوس؛ لأنّ روايته تصوّر أنّ الأرض كلّها ذات جوّ واحد؛ إمّا صيف . . أو شتاء . . هذا في حين أنّ الأرض تشتمل على الفصلين معاً في الوقت، فعندما يكون نصف الكرة الشّمالي في أشدّ برد الشتاء، يكون نصفها الجنوبيّ في أحرّ الصيف، والعكس بالعكس^(١).

وفي تقرير الشّبهة الثّالثة يقول (ابن قرناس): «النّار مصدر للحرارة، كما الشّمس الّتي هي عبارة عن كرة عملاقة ملتهبة، ولا يمكن أن يصدر منها برد، ولذلك فإنّ أهل الجنّة لن يروا الشّمس كمصدر للحرارة، ولن يصيبهم برد برغم عدم وجود الشّمس كمصدر للحرارة . .»^(٢).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) «الحديث والقرآن» (ص/ ١٢٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

دفع دعوى المعارضاتِ الفكريةِ المعاصرة
عن الأحاديثِ الدَّالةِ على أنَّ شِدَّةَ الحرِّ والبردِ مِنْ جَهَنَّمَ

تمهيد:

تُدار المسائل التي انطوى عليها هذان الحديثان في قضيتين:

القضية الأولى: بيان معنى كون شدة البرد والحر من جهنم؛ والقضية

الثانية: بيان معنى شكوى النار إلى ربها.

فإذا حُقِّق القول في هاتين القضيتين، انجلت تلك المعارضات على الحديث

عن زيفها.

فأما القضية الأولى:

فقد اختلف أهل العلم في معنى كون شدة البرد والحر من جهنم على قولين

من حيث حمل الحديث على الحقيقة أو المجاز:

القول الأول: أنَّ شدة البرد والحر الحاصلين في الأرض من جهنم حقيقة.

القول الثاني: أنَّ ذلك من مجاز التشبيه؛ أي: كأنَّ الزمهرير وشدة الحر من

جهنم، فاحذروه واجتنبوا ضرره، وكذا يُقال في شدة البرد.

فأما القول الأول: فذهب إليه جَمهرةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ^(١)، منهم القاضي عياض، حيث قال: «اخْتُلِفَ في معنى قوله ﷺ: «اشتكت النار إلى ربها ..» الحديث، وقوله: «.. فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِیْحِ جَهَنَّمَ»، فَحَمَلَهُ بعضهم على ظاهره، وقال: شكواها حقيقة، [و]«^(٢) أَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ وَهَجِ جَهَنَّمَ حَقِيقَةٌ؛ على ما جاء ما في الحديث، وَأَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ فِي الصَّيْفِ، وَنَفْسٌ فِي الشَّتَاءِ ... وقيل: إِنَّهُ كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْرِيبِ ... وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ^(٣) ظاهر، والأوَّلُ أظهر، وَحَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَوْلَى^(٤)».

وقال النَّوَوِيُّ بعد نقله كلام القاضي عياض موافقاً له: «الصَّوَابُ الأوَّلُ؛ لَأَنَّهُ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَلَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَوَجِبَ الْحُكْمُ بِأَنَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٥)».

وأما القول الثاني: فِيمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ: ابْنُ الْأَثِيرِ^(٦)، وَاحْتَمَلَهُ الْخَطَّابِيُّ وَجْهًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ^(٧)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَرَضَاوِيِّ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ^(٨).

وَالرَّاجِحُ بَادئُ الرَّأْيِ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الأوَّلِ مِنْ حَمَلِ الْحَدِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، إِذِ الْمَصِيرُ إِلَى الْأَصْلِ الظَّاهِرِ هُوَ الْأَقْوَى مِنْ جِهَةٍ

(١) انظر «التمهيد» لابن عبد البر (٢٦٣/١)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (٥٨٢/٢ - ٥٨٣)، و«المسالك شرح موطأ مالك» لابن العربي (٤٥٦/١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥)، و«المفهم» للقرطبي (٢٤٤/٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٢٤٤/٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (١٧/٢)، و«فيض القدير» للمناوي (١٠/٧).

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة لينتقيم بها الكلام.

(٣) يعني الحقيقة والمجاز.

(٤) «إكمال المعلم» (٥٨٢/٢ - ٥٨٣).

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٢٠/٥).

(٦) «النهاية في غريب الحديث» (٤٨٤/٣).

(٧) وليس كما نسب إليه ابن الملك الحنفي في «مبارق الأزهار» (٣٠٢/١) أن المجاز مذهبه في الحديث، إِنَّمَا جَعَلَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا الْمَجَازَ وَجْهًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ، مَعَ إِيرَادِهِ لِلْوَجْهِ الْآخَرِ فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً، وَلَمْ يَرْتَجِحْ بَيْنَهُمَا، كَمَا تَرَاهُ فِي كِتَابِهِ «مَعَالِمُ الشُّنَنِ» (١٢٩/١).

(٨) «كيف نتعامل مع السنة النبوية» (ص/١٧٨).

النَّظَر، خصوصًا مع شهادة الروايات بعضها لبعض وتعاضدها في نسبة شدة الحرِّ والبرد إلى جهنَّم نفسيها؛ وسيأتي بسط القرائن المرجَّحة لهذا القول حين التَّعرُّض للقضية الثَّانية الثَّالية.

وأما القضية الثَّانية: في بيان معنى إذن الرَّبِّ تعالى لها بِنَفْسَيْنِ.

وهذه القضية قد انسحب عليها خلاف أهل العلم -تَبَعًا للقضية الأولى- على قولين:

القول الأوَّل: حَمَلَ اللَّفْظ على حقيقته، وأنَّ النَّفْسَ المضاف إليها هو نَفْسُ حقيقي يناسب خِلْقَتَهَا: والقائلون بهذا القول قد تقدَّم الإشارة إليهم، وسيأتي الثَّقُل عن بعضهم.

القول الثَّاني: أنَّ نَفْسَ النَّارِ -وكذا شكواها^(١)- مجاز لا حقيقة؛ فنَفْسُهَا هو كناية عن الحرِّ والبرد في ابتدائه، وامتداده، وقوَّته، وَضَعْفِهِ^(٢): وممَّن ذهب إلى هذا القول: البيضاوي^(٣)، وابن الجوزي، بل جعلَ هذه الكناية «مِنْ أَحْسَنِ التَّشْبِيهِ»^(٤).

والَّذِي يَظْهَر رجحانه -من جهة النَّظَر- هو القول الأوَّل أيضًا؛ لأنَّ الأصل حمل الكلام على الحقيقة عند انتفاء القرائن النَّاقلة إلى المجاز؛ خصوصًا أنَّ الحديث خبرٌ عن أمر مُغَيَّب لا يقع للحسِّ إدراكه ليصحَّ القول إنَّ قرينة المعايَنة تُصرف الخطاب من الحقيقة إلى المجاز.

فلا مانع يمنع من إجراء الحديث على ظاهره؛ لصلاحيَّة قُدرة الرَّبِّ لذلك، فضلًا عن قِصْرِ النَّفْسِ على نَفْسَيْنِ اثنين فقط: كلُّ ذلك حارسٌ من توهم جريان

(١) أي أن الشكوى لسان حالها لا مقالها، على جهة التوسُّع في الاستعمال، كما قال الشاعر:

شكا إليَّ جميلي طول السُّرى صَبْرٌ جميل فكلانا مُبْتَلَى

وقول الرب: قالت السماء فهطلت، وانظر: «التمهيد» (١/٢٧٣)، و«المفهم» (٢/٢٤٤).

(٢) انظر «كشف مشكل الصحيحين» لابن الجوزي (٣/٣٧٠).

(٣) كما في كتابه «تحفة الأبرار» (١/٢٣٧).

(٤) «كشف مشكل الصحيحين» (٣/٣٧٠).

الخبر على غير ظاهره الحقيقي؛ وذلك ممَّا يُضعف جانب القول بالمجاز؛ لخروجه عن المألوف في استعماله^(١).

يقول الكوراني (ت ٨٩٣)^(٢) في معرض استنكاره المجاز في هذا الحديث: «قد تقرر في علم الكلام أنَّ قدرته تعالى نسبتها إلى كلِّ الممكنات على السواء؛ فأَيُّ وجهٍ لصرف الكلام عن الحقيقة والمعنى الجزل الدال على كمال القدرة إلى تليقي التاويلات الركيكة؟! وإنما يُصرف الكلام عن ظاهره إذا لم يستقم، أو كان في الصرف نكتة»^(٣).

فلما سبق ذكره من قرائن، يكون القول بإجراء الحديث على ظاهره أسعد القولين بالصواب، وأعضدهما لعموم الخطاب.

ولئن كان هذا الظاهر قد تعرَّس على المعترض تقبله من الحديث، واحتجب عقله عن إدراك دلالته، أفلا كان الأولى له ارتسام مسلك التأويل له، وأتباع من قال بالمجاز فيه من أولي العلم، ليتوافق الحديث مع ما يظنه بدهيات بدل الظن فيه؟!.

وبعد؛ فقد آن الشروع في دفع ما سبق سَوْقه من دعاوي المعارضات عن هذا الحديث، فنقول في الجواب عن:

الشبهة الأولى: وهي دعواهم أنَّ هذه الأحاديث تخالف الحقيقة العلمية التي تقضي أنَّ سبب الحرِّ وشِدته وكذا البرد: متعلِّق باقتراب أو ابتعاد الأرض من الشمس، وبنحو ذلك من الظواهر الطبيعية، فيقال:

إنَّ هذه الأحاديث خبرٌ من النبي ﷺ الموحى إليه من مالِك الحقيقة وخالق الكون ونظامه، ﷺ، وما ساقه الطاعنون ممَّا تقرر في علوم الأحوال الجوية

(١) انظر «الاستذكار» لابن عبد البر (١/١٠٢)، و«فتح الباري» لابن رجب (٤/٢٤٤)، و«فتح الباري» لابن حجر (٢/١٧).

(٢) أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني: مُفسر ومحدث حنفي، كردي الأصل، من أهل شهرزور، تعلم بمصر رحل إلى بلاد الترك فعهد إليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم ولِّي عهده (محمد الفاتح)، وولي القضاء في أيام الفاتح، وتوفي بالقسطنطينية، وصلى عليه السلطان بايزيد، له كتب منها «غاية الأمانى» في تفسير السبع المثاني، انظر «الطبقات السنية» للغزي (ص/٨٢).

(٣) «الكوثر الجاري» للكوراني (٢/٢١٢).

وَالْفَلَكَ وَغَيْرَهَا: هُوَ خَبْرٌ عَمَّنْ يَبْحَثُ عَنِ الْحَقِيقَةِ؛ وَقَدْ يَصِيبُهَا، وَقَدْ يَخْطِئُهَا، وَمَنْهَجُ الْعَقْلِ يَقْضِي بِتَقْدِيمِ خَبَرِ مَالِكِ الْحَقِيقَةِ وَخَالَفَهَا عَلَى خَبَرٍ مَن يَبْحَثُ عَنْهَا وَلَا يَمْلِكُهَا.

فَالْعَقْلُ الْمَهْدِيُّ يَغْلُمُ يَقِينًا -بَعْدَ تَحَقُّقِهِ مِنْ صَحَّةِ ثُبُوتِ الْخَبَرِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ- أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْوَحْيُ مَعَارِضًا لِلْحَقِيقَةِ الْحَسِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يَتَنَاقِضُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِّ مَا قَدْ يُحَارُ فِيهِ! لِضَعْفِ مُذْرَكَاتِنَا عَنِ الْإِحَاطَةِ بِكُلِّ حَقِيقَةٍ^(١)؛ فَهَذَا ابْتِدَاءٌ مِنْ جِهَةِ التَّأْصِيلِ.

وَمَعَ مَا قَدْ سَلَفَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي مَبْحَثِ «إِشْكَالِيَةِ الْاسْتِشْكَالِ الْمَعَاصِرِ» مِنْ «الْتِمَهِيدِ»: مِنْ أَنَّ الْمَعَارِفَ الْبَشَرِيَّةَ عَنِ الطَّبِيعَةِ بِإِطْلَاقِهَا لَا تُمَثِّلُ الْمَرْجِعِيَّةَ النَّهَائِيَّةَ عَنِ الْكَوْنِ وَمَا فِيهِ؛ فَالْتَرَاكُمِيَّةُ وَالنَّسَبِيَّةُ تَكْتَفِنَانِ كَثِيرًا مِنْ مَعَارِفِ الْبَشَرِ، الَّتِي تَرْتَكِزُ عَلَى وَسَائِلٍ تَخْضَعُ لِلتَّجَدُّدِ وَالتَّطَوُّرِ، حَتَّى يُحِيلَا مَا ظُنَّ قَبْلُ حَقَائِقَ إِلَى كَوْنِهَا لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ نَظَرِيَّاتٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ فَرَضِيَّاتٍ.

وَعَلَى فَرَضِ التَّسْلِيمِ بِصَحَّةِ التَّعْلِيلِ الْفَلَكَيِّ الَّذِي يَطْرَحُهُ أَرْبَابُ الْإِخْتِصَاصِ تَفْسِيرًا مِنْهُمْ لظَاهِرَتِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ الْمُفْرِطَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ: فَإِنَّ غَايَةَ مَا يُقَالُ هُنَا: إِبْثَاتُ أَنَّ الشَّمْسَ سَبَبٌ ظَاهِرٌ لِحَصُولِ مَطْلَقِ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ عَلَى سَطْحِ الْأَرْضِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ إِبْثَاتِ ذَلِكَ نَفْيُ أَنْ تُعْمَلَ ظَاهِرَةُ شِدَّةِ الْبَرْدِ وَالْحَرِّ بِالسَّبَبِ الْغَيْبِيِّ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ ﷺ؛ فَإِنَّ خَبْرَهُ قَدْ جَاءَ فِي خُصُوصِ شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، لَا عَنْ مَطْلَقِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَلَا تَعَارُضِ بَيْنِ السَّبَبَيْنِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ.

ثُمَّ لَا مَنَاعَ أَمَامَنَا مِنَ الْقَوْلِ بِأَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ مِنَ النَّارِ وَطَاقَتُهَا مُسْتَمَدَّةٌ مِنْهَا، فَتَكُونُ حَرَارَةُ الصَّيْفِ مِنَ الشَّمْسِ، وَحَرَارَةُ الشَّمْسِ مَكْتَسِبَةٌ مِنَ النَّارِ وَآتِيَةٌ لَهَا مِنْهَا^(٢).

(١) «دَفْعُ دَعْوَى الْمَعَاضِ الْعَقْلِيِّ» (ص/٧٩٤).

(٢) انْظُرْ «مَشْكَالَاتِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَبَيَانِهَا» لِلْقَصِيمِيِّ (ص/٧٧).

يقول الكشميري (ت ١٣٥٣هـ): «تفصيل المقام: أنَّ الأسباب إمَّا ظاهرة أو معنويَّة، والأولى معلومة بالحسِّ والمشاهدة لا حاجة إلى التَّنبيه عليها، وإنَّما تدلُّ الشَّريعة على أسباب معنويَّة غير مُدرَكة بالحسِّ، وهو الَّذي يليق بشأنها، فدلَّت على أنَّ معدِن الخير والسُّرور كُلُّها هو الجَنَّة، ومعدِن المهالك والسُّرور كُلُّها هو جهنَّم، فالخِزانة هي في الجَنَّة والنَّار، وهذه الدَّار مُركبةٌ مِن أَشياء المعدنين، وليست بخزانة في نفسها، فالحرارة وإن كانت في النَّظر الحسيِّ من أَجل الشَّمس، إلَّا أنَّها في النَّظر الغيبيِّ كُلُّها مِن معدنها، فإذا رأيتَهما أينما كان فهي من معدِنها»^(١).

وأما الجواب عن التَّشبهة الثَّانية: من دعواهم أنَّ الحديث يُصوِّر الأرض أنَّها ذات جوٍّ واحدٍ إمَّا صيف أو شتاء .. إلخ، فيقال فيه:

ليس ذلك ظاهر الحديث كما تَوهم المُدَّعي، فالحديث دَلٌّ على أنَّ لجهنَّم نَفَسَيْن في العام؛ وهذا ثابتٌ في نفسه، وبالنَّسبة للمُخاطب بالحديث يكون أحد هذين التَّفَسِّين في الصَّيف، والآخر في الشَّتاء، وما يحصل من الاختلاف والتَّعاقب بين هذين الفَضْلين بالنَّسبة للكرة الأرضيَّة عند النَّاس لا يقدر في دلالة الحديث؛ لأنَّ تنوُّع النَّسب والإضافات لا يقدر فيما هو ثابت في نفسه^(٢).

وللكشميريَّ زيادة مفيدة في جواب هذا الإشكال يقول فيها:

«إِن قُلْتُ: إِنَّ الصَّيف والشَّتاء إذا دارا على التَّفَسِّين، فينبغي ألاَّ يكون شتاءٌ عند نَفْس الصَّيف، وبالعكس؛ مع أنَّهما يجتمعان في زمن واحدٍ باعتبار اختلاف البلاد.

قُلْتُ: ولعلَّ تَنَفُّسها بحرَّها مِن جانب وإرسالها إلى الآخر، فإذا تَنَفَّس من جانبٍ صار شتاءٌ، وإلى جانب صار صيفًا؛ ولعلَّ الحرَّ والبرد كِفَيْتَان لا تلاشيَان أصلاً، بل إذا غلب الحرُّ دَفَعَ القَرَّ إلى باطن الأرض، وإذا غلب القَرُّ دَفَعَ الحرَّ

(١) فيض الباري (١٤١/٢-١٤٢).

(٢) انظر «دفع دعوى المعارض العقلي» (ص/ ٧٩٥-٧٩٦).

إلى باطنها، لا أن إحدى الكَفَتَيْنِ تنعدم عند ظهور الأخرى، وهذا كما في الفلسفة الجديدة: أن الحركات كلها لا تفتن، بل تنتقل إلى الحرارة...»^(١).

وأما الجواب عن الشبهة الثالثة: وهي دعواهم باستحالة صدور شدة البرد من جهنم؛ لكون ذلك مخالفاً لطبيعتها؛ وإلا للزم الوقوع في التناقض، فيقال فيه:

إن ذلك يصح لو كانت النار الأخروية نَمَطًا وشكلًا واحدًا كنار الدنيا، أما مع اختلافهما فلا، فنار الآخرة نار تتكلم وتغضب، دار أعدّها الله تعالى للعقاب، وهي ذرّكات وطبقات، قد حوّت صنوفاً من العذاب الأليم، فلا يبعد أن تكون شدة البرد مُنبِئَةً مِنْ طبقَةٍ زَمْهَرِيرِيَّةٍ مِنْ طبقات جهنم^(٢)، فلا تناقض حيثنّذ.

وفيما سبق قريباً من نصّ الكشميريّ نوعُ جوابٍ عن هذا الإشكال لمن تأمله! فإن شدة الحرّ التي يسببها نفْسُ جهنم في شطر الأرض، هو المُتسبّب في شدة بردها في شطرها الآخر، من جهة دفع هذا لهذا، والله تعالى أعلم.

والذي ينبغي أن يُعلم على كلّ حال، أن مثار العَلَط في هذه الدّعوى يكمن في القياس الفاسد، الذي جعل من الواقع المشاهد معياراً للحكم على الغائب وأصلاً يردُّ إليه، ولو مع تحقّق الاختلاف بين الأصل والفرع! والله الهادي.

(١) «فيض الباري» (١٤٢/٢).

(٢) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١٩/٢).